



الجلسة ٦٦٢٢

الاثنين ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة زيادة . . . . . (لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد بانكين
	ألمانيا . . . . . السيد فيتغ
	البرازيل . . . . . السيدة دنلوب
	البرتغال . . . . . السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك . . . . . السيد بارباليتش
	جنوب أفريقيا . . . . . السيد لاهير
	الصين . . . . . السيد وانغ من
	فرنسا . . . . . السيد آرو
	غابون . . . . . السيد مونغاراموسوتسي
	كولومبيا . . . . . السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا . . . . . السيدة أوغوو
	الهند . . . . . السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس

## جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في ليبيا

**الرئيس:** بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد محمود جبريل، رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي، وأطلب من موظف المراسم اصطحابه لشغل مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد جبريل، رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

**الرئيس:** بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

سيستمع المجلس، في هذا الجلسة، إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسفير خوسيه فيليبي موراييس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٨٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

**السيد باسكو** (تكلم بالإنكليزية): أقدّر الفرصة التي أتاحت لي مرة أخرى لإحاطة المجلس علماً بالحالة في ليبيا.

سأركز على ما ظلت الأمم المتحدة تفعله منذ اعتماد القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) في ١٦ أيلول/سبتمبر وأقدم موجزاً بآخر تطورات الحالة الراهنة. أود أن أعرب عن سعادي بأن أرى السيد محمد جبريل، رئيس اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني الانتقالي، بين ظهرانينا اليوم في الولايات المتحدة.

كما يدرك أعضاء المجلس، فإن الأمين العام قد دعا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن ليبيا في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة، رحب فيه المشاركون رسمياً بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي بوصفه الممثل الشرعي للشعب الليبي في الأمم المتحدة. كما أعرب المشاركون عن دعمهم الكامل للسلطات المؤقتة في ليبيا، بقيادة رئيس المجلس الوطني الانتقالي، السيد مصطفى عبد الجليل.

في ذلك الاجتماع، تعهد الرئيس عبد الجليل بمراعاة مبادئ حقوق الإنسان وإقامة مجتمع أساسه التسامح والتعايش. وأعلن المجلس مراراً تمسكه بمبادئ التسامح، والاعتدال، والمصالحة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، ولا سيما حقوق المرأة والعمال المهاجرين. وأعرب السيد عبد الجليل عن شكره للمجتمع الدولي على دعمه، منوهاً بما قدمته الأمم المتحدة من دعم للإسراع بإقامة الدولة واتخاذها القرارات ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). كما ألقى الضوء على التحديات الرئيسية المنتظرة، مثل إزالة جيوب المقاومة، والتصدي لاحتياجات إعادة الإعمار، وتعويض عائلات من قُتلوا أو أصيبوا أو تعرضوا للتشويه.

عاد الممثل الخاص مارتن الأسبوع الماضي إلى طرابلس، حيث يجري الإعداد لإقامة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى ليبيا. يمكنني الإبلاغ بأن العاصمة تشهد حالة طبيعية بصورة ملحوظة، وأن بنيتها التحتية سليمة في

ثانياً، من الضروري أن يقوم المجلس الوطني الانتقالي والمجتمع الدولي بوضع آلية للسيطرة على المخزونات الكبيرة من الأسلحة المعقدة، بما في ذلك قاذفات أرض - جو، التي كدستها حكومة القذافي. ويشكل انتشار هذه الأسلحة وخطورة أن تقع في أيدي الإرهابيين مصدر قلق شديد.

وتمثل إعادة السيطرة على مواد الأسلحة الكيميائية أهمية بالغة. ففي رسالة موجهة إلى الأمين العام ومؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر، أبلغ المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد أحمد أزومكو، بأنه أصبح من الواضح خلال اجتماع عُقد مؤخراً للمجلس التنفيذي للمنظمة أن الخطورة على السلامة التي تشكلها مخزونات الأسلحة الكيميائية من الفئة ١ قد ازدادت جراء الحالة المتغيرة بسرعة في البلد. وكما يذكر الأعضاء، فإن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة قد منحت لليبيا، في اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تمديداً حتى ١٥ أيار/مايو للموعد الأقصى المحدد لإكمال تدمير ما تبقى من الأسلحة الكيميائية من الفئة ١. غير أن مفتشي الوكالة الذين كانوا في الميدان لرصد أنشطة التدمير غادروا ليبيا في ٨ شباط/فبراير ٢٠١١، وتم إيقاف أنشطة التدمير.

في ٢٢ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير جديدة بأن قواتٍ مرتبطة بالمجلس الوطني الانتقالي اكتشفت مستودعاً لمواد الأسلحة الكيميائية في منطقة الجفرة، الواقعة على بعد ٤٣٥ ميلاً تقريباً إلى الجنوب من طرابلس لم يكن معلناً عنه من قبل. وتعمل المنظمة على التأكد من هذه المعلومات.

ويظل من المهم أن يتخذ المجلس الوطني الخطوات الضرورية لكفالة سلامة جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المتبقية في ليبيا، وأن يستأنف، بمجرد أن تسمح الحالة بذلك، أنشطة التدمير بالتعاون مع المنظمة والوكالات الأخرى.

معظمها، وقد عاد موظفو الخدمة العامة إلى مكاتبهم، بالرغم من عدم اكتمال التعيينات الحكومية، وفتحت المصارف والمحلات التجارية، وتستأنف الأعمال التجارية نشاطها، ومعظم الطلاب عادوا إلى مدارسهم، والمواصلات عادت مرة أخرى لازدهارها.

بيد أن القتال يتواصل في سرت، وبنني وليد، وفي بعض جيوب المقاومة الأخرى في البلد، وما زال حلف الناتو يواصل عملياته خلال عطلة نهاية الأسبوع. وفر بعض المدنيين من مناطق القتال. ويعمل الفريق القطري للمساعدات الإنسانية مع السلطات الليبية لتحسين الدعم في مناطق الصراع. ومن المقرر إجراء تقييم للاحتياجات في المنطقة المحيطة ببنني وليد غداً، على أن يجري إرسال بعثات متابعة إلى سبها وسرت في الأيام المقبلة. وتواصل قيادة المجلس الوطني الانتقالي جهودها لإعادة الأمن والسلام في المناطق الأخرى، لكن التقارير الأخيرة تشير إلى أن الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد لا تزال ضعيفة، كما ظهر ذلك من خلال الهجوم الذي شنته القوات الموالية للقذافي على مدينة غدامس الواقعة على الحدود مع الجزائر.

التحديات التي يواجهها المجلس عديدة، وأود أن أذكر أربعة منها هنا اليوم.

أولاً، من الضروري الإسراع باتخاذ الخطوات الهادفة إلى تحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين، وإلى كفالة وضع المجموعات العسكرية كافة تحت سلطة موحدة بقيادة المجلس الوطني الانتقالي. وسيكون تشكيل حكومة انتقالية شاملة تعكس التنوع الكامل للمجتمع الليبي خطوة مهمة في هذا الاتجاه. ونأمل أن يُعلن قريباً عن تشكيل الحكومة الليبية الجديدة، بالرغم من الصعوبات التي تكتنف ذلك، وأن تشرع الحكومة في العمل على حل هذه المسائل، مدعومة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والشركاء الآخرين.

نائباً للممثل الخاص. كما عُيِّن السيد شارباتييه منسقاً مقيماً بالنيابة ومنسقاً للمساعدات الإنسانية.

تم بالفعل نشر الموظفين الأساسيين في طرابلس. وأنشئت الإدارة العليا للبعثة - التي تتضمن الممثل الخاص للأمين العام، ونائب الممثل الخاص، وكبير الموظفين، وكبير المستشارين السياسيين، وكبير المستشارين لشؤون الشرطة، ورئيس دعم البعثة - وجرى وضع موظفين للشؤون السياسية في كل من بنغازي وطرابلس.

رافق مدير قسم المساعدات الانتخابية التابع لإدارتي الممثل الخاص مارتن في زيارته إلى طرابلس الأسبوع الماضي بغرض عقد اجتماعات مع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وغيرهم من المحاورين الليبيين. سيصل الفوج الأول من خبراء الانتخابات إلى طرابلس هذا الأسبوع لإجراء مزيد من التقييم للاحتياجات الانتخابية ولمناقشة المساعدات الضرورية لدعم الجهود الوطنية الليبية. وخلال الأيام المقبلة، سيتابع خبراء كبار في حقوق الإنسان مع السلطات الانتقالية الليبية والمجتمع المدني أولويات حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

وفي ما يتعلق بمساعدة إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الدعم الميداني، يجري التغلب على القيود الأمنية واللوجستية. وفي غضون ذلك، تجري المناقشات مع وزارة الخارجية لإبرام اتفاق بشأن مركز البعثة يحدد حقوق وامتيازات موظفي الأمم المتحدة الموجودين في ليبيا.

وبدأت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أيضاً في تنفيذ مهامها الأساسية ضمن الولاية، "تنسيق الدعم الذي قد يطلب من الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية" (القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)). وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، عقد اجتماع للتنسيق الفني، بعد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ليبيا، شارك في رئاسته السيد أحمد جيهاني، رئيس فريق تحقيق

ونهب بالجلس أن يقدم الدعوة الآن للمفتشين للعودة إلى المواقع.

ثالثاً، يدل اكتشاف مقبرة جماعية بالقرب من سجن أبو سالم السيئ السمعة في طرابلس، بما رفات نحو ١٢٧٠ سجيناً يقال بأنهم قتلوا في حزيران/يونيه ١٩٩٦، يدل دلالة أخرى على فظاعة جرائم حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام السابق ضد شعبه. من الضروري أن تقوم السلطات الليبية بتأمين هذا الموقع ومواقع القبور الأخرى حتى يتسنى توضيح مصير الأشخاص المختفين، إذ أن خبرات الطب الشرعي متوفرة، مع ضرورة الاحتفاظ بالأدلة لأغراض المساءلة في المستقبل. في الوقت نفسه، يجب بذل كل الجهود لمنع وقوع هجمات انتقامية على أعضاء النظام السابق ومؤيديه. يجب أن تتعاون جميع البلدان مع المحكمة الجنائية الدولية لكفالة تسليم المتهمين إن غادروا ليبيا بالفعل أو كانوا سيغادرونها.

رابعاً، أعرب الأمين العام مراراً عن قلقه بشأن أحوال المهاجرين الأفارقة ورعايا البلدان الأجنبية. وتواصل الأمم المتحدة إجلاء الناس - ٢٠٠ ألف منذ بدء الأزمة - بينما لا يزال كثيرون آخرون ممن يحتاجون إلى المساعدة باقين في البلد وفي مخيمات العبور. كما نحث على التعجيل بمحاكمة المعتقلين وكفالة الأمن لمن لا يزالون يعملون في ليبيا.

اسمحوا لي بأن أتطرق بشكل موجز لحالة انتشارنا في ليبيا.

بعد اتخاذ القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) بالإجماع في ١٦ أيلول/سبتمبر، الذي نص على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أعلن الأمين العام في ١٩ أيلول/سبتمبر تعيين السيد إيان مارتن ممثلاً خاصاً له، والسيد جورج شارباتييه

المجموعات المسلحة لحقوق السكان المدنيين أيا كانت خلفيتهم وضمان الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي.

تواجه ليبيا تحديات كثيرة في مرحلة ما بعد الصراع، لكنني واثق من أن الشعب الليبي سيتغلب عليها مع دعمنا ومساعدتنا الجماعيين. توفر لنا الولاية التي تستمر ثلاثة أشهر الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة فرصة لتقديم المساعدات الفورية والمشورة للمجلس الوطني الانتقالي وللمشاركة مع المجتمع المدني الليبي. وستتيح أيضا الوقت لضمان أن أي بعثة طويلة الأمد قد يقترحها الأمين العام على مجلس الأمن يمكن تصميمها لتقديم المساعدة الفعالة للشعب الليبي في الأجل الأطول وبما يعكس بوضوح الملكية الليبية والرغبات الليبية. ونتطلع إلى تشكيل المجلس الوطني الانتقالي لحكومة مؤقتة في المستقبل القريب واختيار متحاورين حتى يمكننا المشاركة معهم وتقديم المساعدة والمشورة المطلوبتين، حسب الاقتضاء، في المجالات ذات الأولوية التي جرى تحديدها.

**الرئيسة:** أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير موريس كابرال.

**السيد موريس كابرال (البرتغال)** (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بالسيد جبريل في المجلس اليوم.

وفقا للفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الصادر في ٢٦ شباط/فبراير، يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار. يغطي القرار الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه حتى ٢٦ أيلول/سبتمبر.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى أن المجلس بقراره ٢٠٠٩ (٢٠١١)، الذي اتخذ قبل ١٠ أيام (انظر S/PV.6620)، قام بتعديل التدابير التي فرضت من قبل في ما يتعلق بليبيا. وضمن أشياء أخرى، قرر المجلس استثناءات

الاستقرار التابع للمجلس الوطني الانتقالي الليبي، والممثل الخاص للأمين العام ايان مارتن. وكرر السيد جيهاني طلب المجلس الوطني الانتقالي أن ينسق المجتمع الدولي مساعدته إلى ليبيا تحت قيادة الأمم المتحدة وفي مجالات الأولوية التي حددتها السلطات الانتقالية. وكان واضحا في التأكيد على أن تقييم متطلبات المرحلة الانتقالية ستجره قيادة المجلس الوطني الانتقالي. وسيعقد أول اجتماع لأصدقاء ليبيا في طرابلس هذا الأسبوع.

وعلى الصعيد الإنساني، سجلت منذ منتصف آب/أغسطس ٦٠.٠٠٠ حالة تشريد جديدة على الأقل مع احتدام القتالي حول سرت وبنى وليد. وتشير طلبات الدعم الإنساني التي جرى تلقيها من السلطات المحلية إلى احتياجات إنسانية عاجلة للمياه والمواد الصحية والأغذية وبعض المساعدات غير الغذائية. وتبذل الجهود الإنسانية في المناطق التي تمس الحاجة إليها. وقدمت وكالات الأمم المتحدة مساعدات غذائية إلى ١١٧.٠٠٠ شخص ضعيف، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخليا من بنى وليد وجنوب ليبيا وسرت والطوارقة والعمال المهاجرين. وكدست المخزونات الغذائية في طرابلس وبنى غازي ومصراتة، جاهزة للتوزيع على المناطق المتعذر الوصول إليها حاليا حينما تسمح الحالة بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يجري نقل المياه بالشاحنات إلى حوالي ٤٠.٠٠٠ شخص مشرد من بنى وليد. وجرى نشر مجموعات المواد الطبية في المناطق المتضررة بالأشخاص المشردين داخليا بما يكفي لتغطية احتياجات أولئك السكان خلال الأشهر الثلاثة القادمة. وستستمر هذه الخدمات حتى يتم تحديد حلول أكثر استدامة.

نحن قلقون أيضا حيال التقارير عن حالات التشريد القسري لمجموعات من المدنيين من قبلي الطوارقة والغوايش الذين ينظر إليهم باعتبارهم موالين للقذافي. يجب أن تصبح جهود المجلس الوطني الانتقالي فعالة في ضمان احترام جميع

وتعاملت اللجنة مع عدد من الرسائل الخطية المقدمة من الدول الأعضاء، يتعلق معظمها بالقيود المالية. وخلاصة القول، لم تبد اللجنة اعتراضا على ١١ إخطارا يتعلق بتجميد الأصول. بموجب الحكم المتعلق بالنفقات الأساسية المنصوص عليها في الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ووافقت على ٤١ طلبا بالاستثناء من ذلك الإجراء، بموجب أحكام المصروفات الاستثنائية المنصوص عليها في الفقرة ١٩ (ب) من القرار، وأقرت باستلام إخطار بموجب الحكم المتعلق بتلك الأصول الخاضعة لرهن أو حكم قضائي والمنصوص عليها في الفقرة ١٩ (ج) من القرار، وأقرت باستلام ١٠ إخطارات بموجب حكم العقود السابقة المنصوص عليه في الفقرة ٢١ من القرار.

أود أن أبرز هنا أن المجلس، في قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١)، أشار إلى تصميمه على ضمان أن الأصول المجمدة عملا بالقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) ستصبح متاحة في أقرب وقت ممكن للشعب الليبي وبما يعود عليه بالمنفعة، ورحب بالخطوات التي اتخذت من جانب اللجنة والدول الأعضاء في هذا الصدد. وفي الواقع، فإن اللجنة رفعت بالفعل، بموجب حكم النفقات الاستثنائية، التجميد عن أكثر من ١٦ بليون دولار من أجل الاحتياجات الإنسانية للشعب الليبي.

وعلاوة على ذلك، قرر المجلس في الفقرة ١٩ من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) أن تقوم اللجنة بالتشاور مع السلطات الليبية، في أقرب فرصة ممكنة، برفع أسماء المصرف العربي الليبي الخارجي والمؤسسة الليبية للاستثمار ومحفظة الاستثمارات الأفريقية الليبية، ويعمل أعضاء اللجنة صوب تحقيق هذا الهدف.

وفي ما يتعلق بحظر الأسلحة، وافقت اللجنة على خمسة طلبات بالاستثناء من ذلك التدبير، وفقا للفقرة ٩ (أ)

إضافية على حظر الأسلحة، ورفع اسمي مؤسسة النفط الوطنية الليبية وشركة زويتينة للنفط من قائمة تجميد الأصول، مع التخفيف الجزئي للقيود المالية في ما يتعلق بكيانات أخرى مدرجة ورفع الحظر المفروض على تحليق الطائرات الليبية. وبالتالي ستراقب اللجنة تلك التدابير، بصيغتها المعدلة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة ثلاثة مشاورات غير رسمية - في ٧ تموز/يوليه و ١٨ تموز/يوليه و ١٤ أيلول/سبتمبر. استهدفت تلك المشاورات مناقشة نطاق حظر الأسلحة وتطبيقه والاستماع إلى إحاطات إعلامية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن التأثير المحتمل للجزاءات على السكان المدنيين في ليبيا والاستماع إلى عرض من لجنة الخبراء بشأن تقريرها المؤقت وبغية استعراض طلبات التوجيه المتعلقة المقدمة من الدول الأعضاء.

أود أن أقدم مزيدا من التفاصيل بشأن المشاورات غير الرسمية في ١٤ أيلول/سبتمبر. قدم فريق الخبراء، بعد عرض استنتاجاته حتى ١١ آب/أغسطس، ١١ توصية، تتعلق أربع منها بتجميد الأصول وست بحظر الأسلحة وواحدة بمسألة إجرائية تتعلق بالاتصالات مع اللجنة. وفي المناقشة التي دارت، جرى التأكيد، في جملة أمور، على أن الفريق يمكن أن يساعد اللجنة عن طريق الرصيد الدقيق لتجميد الأصول والتدفق غير المشروع للأسلحة إلى خارج ليبيا وتنفيذ حظر السفر التي سيجري تعديلها قريبا. وطلب إلى الفريق أن ينظر في تحقيقاته في حالات عدم الامتثال في الماضي وفي المستقبل.

واقترح أيضا أن يقيم الفريق علاقة تعاونية مع الحكومة الليبية الجديدة وأن يقيم نوعا من التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وشدد الفريق، من جانبه، على أهمية الوصول المستمر إلى ليبيا من أجل فعالية عمله، وهو ما اتفق معه أعضاء اللجنة.

المدنيين الأبرياء أينما كانوا عندما يتعرضون لجرائم إبادة، جرائم ضد الإنسانية، بواسطة الديكتاتوريات أينما وجدت.

ورغم رؤية الكثيرين أن النظام الليبي قد سقط، وقد سقط فعلا بانتفاضة العاصمة وتحريرها، فإنه من وجهة نظرنا أن المهمة لم تنته بعد، فلا زالت كتائب القذافي تقتل المدنيين ليل نهار في ثلاث مناطق مختلفة من بلدي، في سرت وفي بني وليد وبالأمس في غدامس وبالتالي مبررات القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) لا زالت قائمة، وهنا نشكر منظمة حلف شمال الأطلسي على قرارها بتمديد مهمتها لمدة تسعين يوما آخر.

الأمر الثاني أن القذافي لا زال حرا طليقا يمتلك المال ويمتلك الذهب. ومجرد التفكير في أنه لا زال طليقا يمتلك الكثير من الأموال يعني قدرته الحقيقية على إثارة عدم الاستقرار ليس فقط داخل بلدي ولكن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا. بل لعلني لا أبالغ في القول أنه حتى خارج القارة الأفريقية سيسعى من خلال المال والذهب إلى العودة إلى كثير من الممارسات الإرهابية ومد كثير من قوى التطرف في القارة بالأسلحة، وهو قد بدأ ذلك فعلا لإثبات أنه كان على حق عندما ادعى أن غيابه عن المسرح السياسي يعني انتشار التطرف وانتشار عناصر القاعدة في أفريقيا كلها.

وبالتالي أدعو حضراتكم إلى الانتباه إلى هذه النقطة، ذلك أن وجوده ككيان فاعل يتحرك بحرية في تلك المنطقة هو وأبناءؤه وبعض من أعوانه يعني أن المنطقة قد تكون مرشحة لمزيد من عدم الاستقرار في المرحلة القادمة ما لم يقبض عليه هو وأعوانه. فالقبض عليه أصبح مهمة مطلوبة لإعادة الاستقرار للمنطقة كلها وليس لليبيا فحسب.

العامل الثالث من عوامل عدم الاستقرار كما تعلمون هو انتشار مظاهر التسليح، التي انتشرت ليس فقط في بلدي، بل في مناطق أخرى أيضا. وبالنسبة لنا ستكون مهمة أساسية للمجلس الوطني الانتقالي وللحكومة المؤقتة جمع هذه

من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأقرت باستلام إخطار واحد عملا بالفقرة ٩ (ب) من القرار. وفي سياق إنفاذ الحظر، تكون اللجنة بذلك تلقت ما مجموعه ٢٢ تقريرا عن تفتيش شحنات تحملها سفن متجهة إلى ليبيا.

أخيرا، استجابت اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض إلى سبعة طلبات للحصول على إرشادات في ما يتعلق بجوانب تجميد الأصول وتلقت ٢١ تقريرا من الدول الأعضاء عن تنفيذ هذا التدبير، وكذلك عن حظر الأسلحة وحظر السفر، وبهذا يصبح مجموع هذه التقارير ٥١ تقريرا.

**الرئيسة:** أشكر السفير موريس كابرال على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد محمود جبريل، رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي.

**السيد جبريل (ليبيا):** اسمحوا لي بداية أن أتقدم بجزيل الشكر، نيابة عن وفد بلدي وعن المجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي، لمجلس الأمن على قرارات تاريخيين أسهما بشكل واضح في حماية أرواح المدنيين، الآلاف من الأبرياء بسبب هذين القرارين تمكنا بفضل الله من حماية أرواحهم والحفاظ عليها.

إن القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) تحديدا، رغم أن الكثيرين ينظرون إليه باعتباره عمالا لميثاق الأمم المتحدة من منظور قانوني بحت، بالنسبة لنا كان تفعيلا لقانون الأخلاق قبل أن يكون تفعيلا لقانون الأمم المتحدة. إن توافق المجتمع الدولي من خلال هذا القرار، وحملة المجتمع الدولي التي تلتها لحماية المدنيين في بلدي يمثل من وجهة نظرنا انتصارا لقانون الأخلاق الدولية في مجال العلاقات الدولية، سابقة نتمنى أن تتلوها سوابق أخرى، وأن تتلوها مبادرات أخرى لحماية

وبالتالي هذه النقطة بالنسبة لتعتبر من الخطورة  
بمكان، ذلك أن أي تأخير هو هدم متواصل لشرعية هذا  
الكيان السياسي، وبالتالي أطالب من خلال مجلسكم الموقر  
النظر وبالسرع الكافية في الرفع الكلي لتجميد هذه الأموال  
والأصول الليبية، ذلك أن الظروف الموضوعية التي كانت  
سائدة حين اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لم تعد سائدة  
الآن. لقد كان الهدف من ذلك القرار هو منع نظام القذافي  
من الوصول إلى أي أموال أو أصول، يستطيع بواسطتها  
شراء المزيد من الأسلحة لقتل المدنيين الأبرياء. والقذافي  
لم يعد موجوداً في نظامه، وهو لا يزال لديه الكثير من  
الأموال وثروات الذهب المخبأة منذ فترة طويلة. ولكن  
المحروم الوحيد من هذه الأصول والأموال هو الشعب الليبي،  
الذي اتخذ القرار من أجل حماية أرواح أبنائه.

وبالتالي أدعوكم مجدداً إلى إعادة النظر، لأن  
الظروف الموضوعية التي أدت إلى اتخاذ القرار لم تعد  
موجودة، وبالتالي أصبح واجباً اتخاذ قرار برفع الحظر الكامل  
عن هذه الأموال والأصول، حتى يبدأ الشعب الليبي إعادة  
بناء بلده. إن هناك كثيراً من الجرحى الذين ينتظرون العلاج،  
وهناك كثير من الجرحى الذين ينتظرون أطرافاً صناعية،  
وهناك كثير من المنازل التي هدمت، وأصبح الكثيرون بدون  
مأوى، وهناك الكثير من المدارس التي هدمت، وتحتاج إلى  
إعادة بناء، وكثير من محطات الكهرباء وكثير من الجسور  
التي هدمت. وتلك بنية أساسية هدمت، وبنية اجتماعية  
مزقت، وبنية اقتصادية تهللت. فكل ذلك يحتاج إلى المال،  
حتى نستطيع إعادة البناء.

إن الحديث عن تشكيل الحكومة الانتقالية بدون  
تمكينها مالياً من القيام بواجباتها بطريقة فاعلة، يعتبر حديثاً  
خالياً من المضمون. ذلك أنه لا معنى إطلاقاً أن نتحدث عن  
هياكل حكومية غير ذات فاعلية في إيصال الخدمات إلى  
المواطنين، غير ذات فاعلية في جمع الأسلحة من الشوارع،

الأسلحة وإهاء مظاهر التسلح كخطوة أولى لاستتباب الأمن  
والنظام ليس فقط داخل العاصمة، ولكن داخل المدن الليبية  
كلها. وتشكل الشائعات وأيضاً التقارير التي ظهرت في  
الفترة الأخيرة حول وجود بعض المواد الكيماوية والعثور  
على مخازن في بعض مناطق في الجنوب لأسلحة كيماوية  
أيضاً أحد مصادر المخاوف والقلق ليس فقط للأسرة  
الدولية، ولكن لنا نحن بالدرجة الأولى كأبرياء موجودين  
ونعيش داخل هذه الأرض التي تتواجد عليها هذه الأسلحة  
أو تلك المواد.

رغم تعدد مظاهر عدم الاستقرار، فإنني أدعي أن  
أكثر مظاهر عدم الاستقرار قد تكمن في استمرار تجميد  
أموال وأصول الشعب الليبي تفعيلاً لقرارات الأمم المتحدة.  
ورغم تقديرنا الكامل للعمل وللخطوات التي اتخذتها لجنة  
العقوبات في الفترة الأخيرة، سواء رفع التجميد عن بعض  
الأموال والتي بلغت حوالي ١٦ بليون دولار أو رفع بعض  
أسماء بعض المؤسسات الليبية من قائمة الحظر، فإن المشوار  
لازال طويلاً.

إن شرعية المجلس الوطني الانتقالي اعتمدت طيلة  
الستة الأشهر الأولى من انتفاضتنا المباركة على حقيقة واحدة  
وهي قيادته لثورة ضد نظام طاغ، إن شرعية المجلس الآن  
وفي المستقبل ستعتمد وبشكل كامل ليس فقط على مقاومة  
نظام طاغ، ولكن ستعتمد وبشكل كلي على قدرة هذا  
المجلس على إيصال الخدمات للمواطنين الليبيين. إن عجز  
المجلس أو الحكومة المؤقتة لأسباب مالية عن إيصال هذه  
الخدمات هو هدم وتدمير لشرعية هذا الكيان السياسي الذي  
اعترفتم به، والذي قمتم مشكورين باتخاذ قرار تاريخي  
٢٠٠٩ (٢٠١١) بإعادة مقعد ليبيا في الأمم المتحدة، ليشغله  
هذا المجلس كمثل شرعي وحيد للشعب الليبي.



إن هذه الانتهاكات على الرغم من أنها لا تعبر عن سياسة المجلس المعلنة، هي انتهاكات مدانة بكل المقاييس، ونحن ندينها بالطبع. وإن تمكنا في الفترة القادمة، فسوف تجرى التحقيقات اللازمة بشأنها. إن جوهر الأمر هو تمكيننا من أجهزة قوية، تستطيع القيام بهذه المهام. ويعود الأمر مرة أخرى، إلى التمكين المالي، والتمكين الاقتصادي لهذا المجلس حتى يقوم بمهامه في الفترة القادمة.

أعتقد أن كل ما أردت قوله عبر هذه المداخلة، بعد الشكر الموصول لكم جميعاً، هو ضرورة عدم الفصل بين الحديث عن المستحقات التي يجب أن يقوم بها المجلس أو المكتب التنفيذي، وتمكينه مادياً حتى يستطيع القيام بهذه الاستحقاقات. فالاستحقاقات مهام يجب أن تؤدي، ولكن لا بد من الوسائل اللازمة التي تمكنا من أدائها. وفي أعلى قائمة هذه المهام: لا بد أن تعود أموال الشعب الليبي إلى الشعب الليبي، حتى يبدأ مسيرته من جديد.

**الرئيسة:** أشكر سعادة السيد جبريل على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

غير ذات فاعلية في إنشاء جيش وطني يضم كل هذه التشكيلات العسكرية الموجودة، غير ذات فاعلية في إنشاء جهاز أمن وشرطة قوي يستطيع أن يحفظ الأمن والاستقرار داخل المدن الليبية. وترجم كل تلك المهام إلى شيء واحد فقط، ألا وهو الأموال. إن عدم الحصول على الأموال، سيمثل عقبة رئيسية أمام فاعلية أي أحسام مستقبلية، سواء كانت انتقالية أم مؤقتة أم دائمة.

وبالتالي هناك الكثير من الحكومات في العالم اليوم، حكومات فقيرة لا تمتلك المال، وبالتالي، يظل الفقر والحاجة والعوز، عوامل أساسية لعدم الاستقرار، حتى في تلك المناطق التي بها حكومات ولا تشهد مناطق صراع.

إن الحديث عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وعن إساءة معاملة العمال المهاجرين داخل أراضي بلادي، حديث لا بد أن يوضع في نطاقه وفي نصابه الصحيح. فقد أعلن المجلس الوطني منذ إنشائه، أنه يلتزم بمبادئ ومواثيق حقوق الإنسان، وأنه لا يمكن أن يسيء معاملة أي أجنبي على أرضه. ولا يمكن اعتبار حالة أو حالات الانفلات التي حدثت، تعبيراً عن سياسة ينتهجها المجلس. فالجلس ضد هذه الممارسات. إلا أن تمكيننا من إقامة أجهزة أمن وشرطة قوية، ومن إقامة جيش وطني قوي، سيساعد حتماً في التصدي لمثل هذه الانتهاكات، متى وجدت وأين وجدت.